الفهرس

مقدمة عامة ص٥ — ١٠

الفصل الاول : نظرية المرافق العامة

مقدمة تمهيدية : — في فكرة المرفق العام وتطور هذه الفكرة ١٢ — ٢٠

المبحث الاول : — في تعريف المرفق العام وبيان اهم اركانه ٢٠ — ٢٧

المبحث الثاني : — في معيار المرفق العام والتمييز بينه وبين المشروعات الخاصة ٢٧ — ٤٢

١ — معيار المرفق العام (٢٧ — ٣٠)

٢ — التمييز بين المرفق العام والمشروعات الخاصة (ص ٣٠ — ٣٣)

٣ — انواع المرافق العامة ، والسلطة المختصة بخلقها والغائها (ص ٣٣ — ٤٢)

المبحث الثالث : — المبادى الاساسية الضابطة لسير المرافق العامة ٤٣ — ٥٦

المبدأ الاول : مبدأ المساواة امام المرافق العامة (ص ٤٤ — ٤٧)

المبدأ الثاني : مبدأ ضرورة سير المرافق العامة بانتظام واطراد (٤٧ — ٥٣)

المبدأ الثالث : حق الادارة العامة في تعديل الانظمة الخاصة بسير المرافق العامة (٥٤ — ٥٦)

المبحث الرابع : — طرق ادارة المرافق العامة ص ٥٦

١ — طريقة الاستغلال او الادارة المباشرة (ص ٥٦ — ٦٠)

٢ — طريقة المؤسسة العامة (ص ٦٠ — ٧٦)

٣ — طريقة الامتياز او (الالتزام) (ص ٧٧ — ٩٦)

٤ — طريقة الاستغلال غير المباشر (او مشاطرة الاستغلال) (ص ٩٧ — ٩٨)

٥ — طريقة الاستغلال المختلط او (شركات الاقتصاد المختلط) (ص ٩٨ — ١٠١)

المبحث الخامس : — المرافق العامة في الكويت : ص١٠٢

المرحلة الاولى — مرحلة ما قبل الاستقلال (ص ١٠٣ — ١١٢)

Scanned by CamScanner

اولا ــ انشاء وتنظيم والغاء المرافق العامة (قبل الاستقلال)
ثانيا ــ انواع المرافق العامة قبل ظهور النفط وبعده .
المرحلة الثانية : ــ مرحلة الاستقلال والنظام الدستوري الديمقراطي (ص ١١٢ ــ ١٢١)
اولا : سلطة انشاء وتنظيم والغاء المرافق العامة وفقا لاحكام الدستور الكويتي (ص ١١٣ ــ ١١٦)
ثانيا : انواع المرافق العامة (ص ١١٦ ــ ١٢١)

الفصل الثاني

الضبط الاداري ص ١٢٧ ــ ١٢٨
تمهيد ص ١٢٧ ــ ١٢٨
المبحث الاول : ــ تعريف الضبط الاداري ١٢٨ ــ ١٣٣
١ ــ فكرة عامة
٢ ــ الضبط الاداري والضبط القضائي
٣ ــ التمييز بين الضبط الاداري والمرفق العام
٤ ــ التمييز بين الضبط الاداري والضبط الاداري الخاص
المبحث الثاني : ــ اهداف الضبط الاداري ص ١٣٣ ــ ١٣٥
١ ــ العمل على تحقيق الامن العام
٢ ــ العمل على حماية الصحة العامة
٣ ــ العمل على توفير السكنية العامة
٤ ــ العمل على صيانة الاخلاق العامة
المبحث الثالث : ــ **وسائل الضبط الاداري** : ص ١٣٥ ــ ١٣٨
١ ــ لوائح الضبط الاداري
٢ ــ الاوامر الفردية
٣ ــ القوة المادية (التنفيذ المباشر)
المبحث الرابع : ــ **سلطات الضبط الاداري** ١٣٨ ــ ١٤٠
المبحث الخامس : ــ **حدود سلطات الضبط الاداري** ١٤١ ــ ١٤٧
١ ــ شروط صحة قرارات الضبط الاداري
٢ ــ نظرية سلطة البوليس ، حقوقها وحدودها :
القاعدة الاولى : الاعتراف بحقوق البوليس الاداري
القاعدة الثانية : اخضاع ممارسة سلطات البوليس الاداري لرقابة القضاء الاداري :
١ ــ الرقابة على اهداف البوليس الاداري
٢ ــ الرقابة على اسباب البوليس الاداري
٣ ــ الرقابة على وسائل البوليس :
اولا ــ شرعية وسائل الضبط الاداري
ثانيا ــ ملائمة الوسيلة لاسباب التدخل
المبحث السادس : ــ **التوسع الاستثنائي لسلطات الضبط الاداري** (ص ١٤٧ ــ ١٥٠)
١ ــ نظرية الظروف الاستثنائية .
٢ ــ الاحكام العرفية او حالة الطوارىء .

Scanned by CamScanner

المبحث السابع : — الضبط الاداري في الكويت
اولا : خطوط عامة في الضبط الاداري في الكويت (ص ١٥ — ١٦٢)
ثانيا : التوسع الاستثنائي في سلطات الضبط الاداري في الكويت (حالة الاحكام العرفية)

الفصل الثالث

القضاء الاداري
مقدمة عامة : الصور المختلفة للرقابة الادارية ص ١٦٣
المبحث الاول : ايهما افضل لدولة الكويت ، القضاء الموحد ام القضاء المزدوج ؟ (ص ١٦٦ — ١٧٢)
المطلب الاول : القضاء الموحد ص ١٧٣
اولا : المبدأ العام ، وحدة القضاء ووحدة القانون .
— الصفات العامة للقضاء الموحد في رقابته على على اعمال الادارة
— مسؤولية الاشخاص العامة (ص ١٧٧)
(الدولة ، والاشخاص العامة المحلية) (ص ١٧٩)
— الاساس الذي يقوم عليه القانون العمومي البريطاني في رقابة المحاكم القضائية لاعمال الادارة (ص ١٨٠ — ١٨١)
ثانيا : تقليص المبدأ العام
١ — تقليص الاختصاص العام للمحاكم القضائية عن طريق القوانين
٢ — تقليص اختصاص المحاكم القضائية عن طريق منح المشرع للادارة سلطة اصدار لوائح وقرارات نهائية .
٣ — تقليص اختصاص المحاكم القضائية في الخصومات الادارية بصور مختلفة :
ا — الوزير القاضي .
ب — هيئات تشبه المحاكم .
ثالثا : موقف الفقه الانجليزي من تقليص اختصاص المحاكم القضائية
ا — المحافظون التقليديون .
ب — المؤيدون لقيام محاكم ادارية
المطلب الثاني : القضاء المزدوج (النظام الفرنسي) (ص ١٨٨ — ١٩٤)
اولا : المبدأ من حيث الرقابة على اعمال الادارة
ثانيا : اساس القضاء المزدوج في فرنسا
ثالثا : اسباب الابقاء على القضاء المزدوج
المطلب الثالث : مقارنة بين النظامين (الموحد والمزدوج) (ص ١٩٤ — ٢٠٨)
اولا : نظام القضاء الموحد : استعراض قواعده ، نقده
ثانيا : نظام القضاء المزدوج : مضمونه ومزاياه ، بعض نماذج من القضاء الاداري الفرنسي .
— ارجحية نظام القضاء المزدوج ، وتمهيد الدستور الكويتي لاقامة قضاء اداري في البلاد (ص ٢٠٨)
— مشروع قانون لحكومة الكويت بخلق محكمة قضاء اداري .
— ملاحظات عامة حول المشروع (ص ٢١٢ — ٢٢٢)

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني : المحاكم الادارية (في فرنسا) (ص ٢٢٣ — ٢٥٣)
أ — مجلس الدولة الفرنسي .
ب — المحاكم الادارية الاقليمية (مجالس المحافظات سابقا)
ج — الوضع الحالي لاختصاصات مجلس الدولة الفرنسي والمحاكم الادارية بعد اصلاح سنة ١٩٥٣ — سنة ١٩٥٤ .
المبحث الثالث : قواعد اختصاص القضاء الاداري وتنازع الاختصاص (ص ٢٥٤ — ٢٧٩)
اولا : تنازع الاختصاص بين المحاكم القضائية والادارية :
(السلطة المختصة محمكة التنازع ، دورها ، التنازع الايجابي، التنازع السلبي ، تنازع او تناقض القرارات ص ٢٥٦ — ٢٦٨)
ثانيا : قواعد اختصاص القضاء الاداري (ص ٢٦٨)
اولا : المعيار الرئيسي او الاصلي لاختصاص القضاء الاداري :
(المرحلة الاولى التي سبقت سنة ١٨٧٣ ، المرحلة الثانية وتبدا منذ سنة ١٨٧٣) ، القرارات المهمة في المرحلة الثانية ، القاعدة الاساسية والاستثناء الوارد عليها . ايجاز قواعد الاختصاص في الخصومات بين الافراد بعضهم مع بعض وفي الخصومات المتعلقة بالاشخاص الادارية ، وبالمرافق العامة المهنية (ص ٢٦٨ — ٢٧٩)
المبحث الرابع : انواع ولاية القضاء الاداري (ص ٢٨٠ — ٣١٩)
مقدمة عامة (ص ٢٨٠ — ٣١٩)
تمهيد اولي : في مركز الادارة وامتيازاتها ازاء القضاء (ص ٢٨٣ — ٢٨٥)
المطلب الاول : قضاء الالغاء ص ٢٨٥
الفرع الاول : اولا : المراد بقضاء الالغاء .
ثانيا : الخصائص العامة لقضاء الالغاء
الفرع الثاني:دعوى الالغاء او (الطعن بتجاوز السلطة) (ص ٢٨٧ — ٣١٤)
اولا : شروط قبول دعوى الالغاء :
(الشرط الاول : — ويرتبط بطبيعة القرار المطعون فيه .
والشرط الثاني : — ويرتبط بصفة الطاعن (صاحب الدعوى)
والشرط الثالث : — ويرتبط بمدة الطعن واجراءاته
والشرط الرابع : — ويرتبط بوجوب عدم وجود طعن مقابل .
ثانيا : — حالات الالغاء (اوجه الغاء القرارات الادارية ، (١ — عيب عدم الاختصاص ، عيب الشكل ، ٣ — عيب مخالفة القانون ٤ — الانحراف بالسلطة ، ٥ — عيب السبب) .
المطلب الثاني : — قضاء التعويض او (القضاء الكامل))ص٣١٤ — ٣١٩(
اولا : خصائصه ، من حيث :
(أ — موضوع النزاع ، ب : دور القاضي ، ج : صفة القرار)
ثانيا : طبيعة دعوى التعويض : — (أ — طبيعة دعوى التعويض ، ب — شروط قبولها وخضوعها لقاعدة القرار السابق ، ج — مدتها)
ثالثا : الحكم في دعوى التعويض وحجيته .

Scanned by CamScanner